

مفهوم الرشوة والبيروقراطية في الصحافة الجزائرية من خلال جريدة الشروق اليومي



ليلى معلوم

جامعة الجزائر 2

مقدمة :

شكلت الملفات الخاصة بالفساد محل إهتمام الصحافة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة، خصوصا بعد ظهور قانون مكافحة الفساد الجديد بالجزائر عام 2006، والإنتشار الكبير لظاهرتي الرشوة والبيروقراطية على نحو فاق التوقعات.

إلى أن هذا القانون لم يسجل أية جهود مبذولة سواء من المسؤولين في القطاعات التي تنتشر فيها بشدة هاته الظاهرتين، ولا تناول الصحافة الجزائرية للظاهرتين سمح في الحد من تفاقم هذه الأوضاع الفاسدة المتعلقة بالظاهرتين.

وتتسع الظاهرتين في المجتمعات التي تكون فيها أجهزة الدولة وهيئاتها ضعيفة، وسلطات المراقبة هشة ومهمشة، وتزداد خطورتها أكثر في ظل الأنظمة الشمولية السالبة للحريات حيث تقزم دور المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، وتضع كذلك الحواجز المختلفة في وجه الصحافة كي

لا تقوم بالدور المنوط بها في المراقبة والإنذار المبكر، وحتى سجن الصحافيين وملاحقة الصحف التي تجري تحقيقات تتعلق بملفات الفساد. وهذا يعني أن البيئة التي تتوفر فيها القدرة على النفاذ إلى المعلومات الخاصة بالفساد، هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة، كما أن المجتمعات القادرة على النفاذ إلى المعلومات هي أفضل بكثير من المجتمعات المحرومة.

لذلك فإن إتاحة الحرية الكاملة والمسؤولية للصحافة ووسائل الإعلام عامة في نشاطها، والحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية من أجل أن تساهم في الكشف عن الحقائق، والتغيير على كافة المستويات من دون المضايقات التي تواجهها من السلطات مهما كانت هذه السلطات.

ونجد من بين الصحف الجزائرية التي أرادت خوض معركة الوصول إلى الحقيقة الدقيقة، "جريدة الشروق اليومي الجزائري"، خاصة في الفترة التي عرفت فيها الجزائر مطلع عام 2011، مجموعة من ردود أفعال شرائح كبيرة بالمجتمع الجزائري على التجاوزات التي حصلت في كافة القطاعات الملبية لحاجيات والمتطلبات اليومية للفرد الجزائري، التي جاءت عواملها الأساسية في تفشي ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية.

وهذه الدراسة هي عبارة عن محاولة لإبراز كيفية تناول جريدة الشروق اليومي لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية، وهذا من خلال

الكشف عن القيمة التي أعطتها للحدث، والمواضيع التي ركزت عليها في تناول الظاهرتين.

الإشكالية:

جاء الحديث عن ملفات الفساد بالجزائر على صفحات الجرائد الجزائرية في الآونة الأخيرة، مصاحبا لظهور قانون مكافحة الفساد الجديد عام 2006 م بالجزائر، مما أدى إلى فتح النقاش حول الظواهر التي ترتبط به مثل "الرشوة، البيروقراطية" على كافة الندوات والمؤتمرات.

ويعود الفضل في ذلك كله إلى فتح المجال للصحافة المكتوبة وخصوصا بما يسمى " الصحافة الخاصة أو المستقلة"، حرية الرأي والتعبير إنطلاقا من التعددية السياسية والإعلامية، فأرادت الصحافة التطوير في مضامينها ومواضيعها بإحترافية وإستغلال هاته الفرصة في نفس الوقت.

إلا أنها في هذه المرحلة أي ما بعد عام 1990م مع صدور قانون الإعلام الجديد، لم تجد سوى السلطة السياسية تقرض عليها كافة الأشكال الرقابية الغير المباشرة في معظمها، وصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات الخاصة بهذه الظواهر.

وما أثار الإهتمام أكثر من سابقته في تناول هاته الظاهرتين من قبل الصحافة المكتوبة، ظهور مجموعة من الإحتجاجات والتظاهرات

لحزب سياسي معارض، وغلجان فاق الحدود في الوسط الإقتصادي مطلع عام 2011 م، نتيجة إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية "السكر، الزيت"، وكذا فتح النقاش من جديد على مستوى الدورات التي تفتحها دائما البرلمان في الجزائر، الذي إستدعى الوصول إلى إستراتيجية جديدة للحد من تفاقم الوضع بالبلاد.

ومن بين الصحف الجزائرية التي وضعت نفسها طرفا في تناول هاته الظاهرتين نجد "جريدة الشروق اليومي"، فبالنالي وجدنا أكثر من ضرورة لطرح الإشكالية التالية:

ما هو مفهوم الرشوة والبيروقراطية في الصحافة الجزائرية من خلال ما تناولته جريدة الشروق اليومي عن الظاهرتين؟

التساؤلات:

سيتم معالجة الاشكالية المطروحة من خلال البحث عن اجابات عن التساؤلات التالية:

- ما هي القيمة التي أعطتها جريدة الشروق اليومي لمفهوم الرشوة والبيروقراطية في الجزائر؟
- ما هي الكيفية التي غطت بها جريدة الشروق اليومي لمفهوم الرشوة والبيروقراطية في الجزائر؟

- ما هي المواضيع التي ركزت عليها جريدة الشروق اليومي في تناولها لمفهوم الرشوة والبيروقراطية؟

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج المسحي** "الذي يعتبر.. جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث ولفترة زمنية كافية للدراسة"⁽¹⁾.

ويعتبر **منهج المسح** من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية باستخدام طريقة تحليل المضمون "وهو أسلوب للبحث العلمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها (من حيث الشكل والمضمون) تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه، ويستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي والكيفي لمضمون وسيلة الاتصال بصفة أساسية"⁽²⁾.

وبخصوص هذه النقطة الأخيرة يشار إلى أن استخدامنا لأداة تحليل المضمون هو للقيام بالتحليل الكمي للمادة الإعلامية (شكلا ومضمونا)، بينما نستخدم التحليل الكيفي بالاستعانة بأداة أخرى وهي المقابلة "تكوين الانطباعات العامة عن المادة"⁽³⁾ لتدعيم التحليل الكمي، وقصد إعطاء الفرصة للانتفاع بمزايهما (التحليل الكمي والكيفي) وأن لا نعاني من عيوب كل منهما على حدة"⁽⁴⁾.

ومن خلال تحليل مضمون عينة دراستنا بهدف التعرف على الخصائص الفنية والإعلامية للجريدة المختارة "الشروق اليومي" من ناحيتي الشكل والمضمون، بالإضافة إلى علاقة المضمون الصحفي للمادة الإعلامية بالشكل الصحفي .

وقد تم في عملية تحليل المضمون إتباع الخطوات التي فصلها كل من "روجر وبمر" و"جوزيف دومينيك"⁽⁵⁾ :

1- مجتمع البحث :

هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها (...). ويكون المجتمع المبحوث في تحليل المحتوى، جميع الأعداد التي صدرت في الصحيفة أو مجموع الصحف التي يتم اختيارها خلال فترة الدراسة⁽⁶⁾، عليه مجتمع البحث في دراستنا هذه هو المجموع الكلي من الأعداد المختارة من صحيفة "الشروق اليومي" تبعا لفترة زمنية محددة سلفا، وقد تم إسقاط أيام الجمعة ومناسبة المولد النبوي الشريف، وقد بلغ مجمل الأعداد خلال هذه الفترة 85 عددا للصحيفة.-

• الإطار الزمني للدراسة:

امتدت الفترة الزمنية المحددة للدراسة طيلة ثلاث أشهر تقريبا، وهي المدة التي عرفت بدايتها من الخامس يناير 2011 م الموافق لانطلاق الاحتجاجات (التي صنفت حسب الباحثين بحركات احتجاجية اجتماعية بالدرجة الأولى)⁽⁷⁾، والتي مست في البداية مختلف الأحياء الشعبية الجزائرية آنذاك كحي "باب الواد"، و"بلكور"، ومن ثم "باش جراح"، وقد جاءت متزامنة مع أحداث تونس في نفس الفترة. وجاءت نتيجة زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية لتتوسع الحركات الاحتجاجية إلى أكثر من منطقة من التراب الوطني.

وقد جاء اختيارنا لهذه الفترة باعتبار أن الاحتجاجات محركها الأساسي العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذين المستويين الاقتصادي والاجتماعي مرتبط بالمستويات السياسية، فبذلك ندرس ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية لارتباطهما بحالات "الفساد" التي انتشرت خلال السنوات التي سبقت (الاحتجاجات)، جراء مشاريع استثمارية كبيرة بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق (طرق - سدود - مسكن).

وتلاها تنظيم مسيرة في شوارع العاصمة في الثاني وعشرون من شهر يناير 2011، من طرف الأمين العام للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية 'سعيد سعدي' حيث تكرر تنظيم مسيرة كل يوم سبت.

أما نهاية الفترة المحددة للدراسة جاءت تزامنا مع إطلاق مشروع جديد للنقاش عبر دائرة البرلمان منتصف أبريل من نفس العام، والذي يفترض

أن يعطي إستراتيجية قائمة على خطة جديدة للقضاء على الأوضاع التي وصلت إليها الجزائر بداية عام 2011.

• إعتدنا في دراستنا لموضوع ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية على طريقة "المسح الشامل": "وهي الطريقة التي تستهدف دراسة كل مفردات المجتمع الكلي دون إستثناء، وتؤدي للوصول إلى نتائج علمية دقيقة تتسم بأكثر مصداقية" (8).

وبالتالي تتمثل في جميع الأعداد المختارة للتحليل من جريدة الشروق اليومي تبعا للفترة الزمنية الموضحة سابقا، وبهذا ينتج عن ذلك 51 عدد تناولت فيه الجريدة مفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية بمعدل 186 مقالا سنخضعه للتحليل .

2- فئات ووحدات التحليل :

بغرض القيام بوصف موضوعي وكمي لمضمون الأعداد المختارة من جريدة الشروق اليومي، لجأنا إلى تصنيف محتويات هذا المسح الشامل للأعداد في إطار نوع محدد من فئات التحليل وهي :

فئة "كيف قيل" ؟ : وهي تتعلق بالشكل الذي قدم به المضمون، لأنه سيسمح بحد بعيد بالحكم على القيمة التي أعطتها الجريدة لظاهرتي الرشوة والبيروقراطية.

فئة "ماذا قيل" ؟ : وهي أكثر فئات تحليل المحتوى إنتشارا، وتجيب على سؤال أساسي هو الموضوع الذي تدور حوله مادة الإتصال، أي تحديد الموضوعات التي ركزت عليها الجريدة في تناولها لمفهوم ظاهرتي الدراسة.

وإعتمدت الدراسة على وحدة تحليل تتمثل في الموضوع كوحدة للتسجيل في سياق المقال، بالإضافة إلى وحدة العد كأسلوب للتكرار.

ولتحليل مضمون كل مقال من الأعداد المختارة للدراسة بالجريدة صممت إستمارة تحليل تضمنت مايلي :

البيانات الأولية : وهي عبارة عن تاريخ الصدور (اليوم، الشهر، السنة)، والعدد.

فئات كيف قيل ؟ : وهي الفئات التي تتناول الشكل الذي قدمت به المادة الإعلامية، ويتضمن حسب هذا التصنيف التالي:

1- الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

أ. الصور الفوتوغرافية : الصور الحية، الصور الميتة.

ب. الرسوم : الرسم البياني، الوثائق، الرسم الكاريكاتيري.

ت. الخرائط.

2- الأنواع الصحفية :

أ. الأنواع الإخبارية : الخبر، التقرير.

ب. أنواع الرأي : التعليق، المقال "المقال الإفتتاحي، مقال العمود، المقال التحليلي"

ت. الأنواع الإستقصائية : الروبورتاج، التحقيق، المقابلة .

3- المصادر الصحفية : الصحفي، القسم، وكالة الأنباء، نقلا عن جريدة أخرى، نقلا عن موقع إلكتروني.

4- مصادر المعلومات : مسؤولون، شخصيات على علاقة، تقارير رسمية، تقارير الأمن، تقارير العدالة، أخرى.

فئة الفاعلون : وهي الفئات التي بموجبها تتشكل الشخصيات الرئيسية في تناول ظاهرتي الدراسة من خلال الأعداد المختارة بجريدة الشروق اليومي، وهي كالتالي:

السلطة، الجمارك، المقاولون، الموظفون العموميون، الشركات الكبرى، أخرى.

فئات ماذا قيل ؟: وهي الفئات التي تصنف المواضيع التي ركزت عليها الأعداد المختارة من خلال الدراسة، وهي التالي:-

1- الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة البيروقراطية :

السلطة، الجمارك، المقاولون، الموظفون العموميون، الشركات الكبرى، أخرى.

2- الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة الرشوة :

السلطة، الجمارك، المقاولون، الموظفون العموميون، الشركات الكبرى، أخرى.

3- مستويات إنتشار ظاهرة البيروقراطية : الإجتماعية، الإقتصادية، الإدارية، السياسية.

4- مستويات إنتشار ظاهرة الرشوة : الإجتماعية، الإقتصادية، الإدارية، السياسية.

5- مظاهر الفساد :

سوء الأداء والفساد المالي والإداري، السرقة أو النهب، الإختلاس، التزوير والإحتيال، التهرب من الضريبة، إستغلال النفوذ، الوساطة، توظيف الأموال العمومية لمصلحة فرد أو مؤسسة، التحايل على القانون، إبرام الصفقات المشبوهة، تفضيل ذوي القربى أو الصلة في العقود والتعيينات.

• تحديد مفاهيم الدراسة :

1- الصحافة :

هي صناعة الخبر بالكلمة والصورة لغايات الإعلام والتنقيف والترفيه والدعاية⁽⁹⁾.

ويعرفها "أديب خضور" بأنها : " ذلك الإعلام المكتوب من مجلات ونشريات والتي تقدم إعلاما جماهيريا من أجل توجيه الجمهور و إرشاده بصدد الظواهر والتطورات والقوانين الموضوعية في الحياة

الإجتماعية، والتأثير في قناعات و وجهات النظر ...".⁽¹⁰⁾ " هي مطبوع دوري ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها"⁽¹¹⁾.
ونقصد بالصحافة في دراستنا : جريدة الشروق اليومي كنموذج للصحافة الجزائرية المكتوبة المستقلة التابع للقطاع الخاص.

2- الرشوة :

يقول "الآن إيد شغويا" أن : " الرشوة هي شكل من أشكال التبادل "، فهي سلوك تبادلي بين طرفين أو شخصين أو شخص مع مجموعة من الأشخاص أو العكس، حيث يكون متفق عليها أو غير متفق عليها⁽¹²⁾.

ويمكننا تحديد هذا المصطلح وفقا لطبيعة بحثنا، على أن ظاهرة الرشوة هي التبادل الحاصل بين أشخاص وموظفون عموميون في مؤسسة عمومية، قصد الحصول على الإمتيازات والمصالح في آجال سابقة لأوانها أو فات أوانها، بطرق غير قانونية من دون حق.-

3- البيروقراطية :

هي المحافظة على رموز المكانة والإمتيازات التي حققها أصحابها، ظاهرة تلائم كل مجتمع منقسم إلى طبقات، فالنظام السياسي

السائد في هذا المجتمع يقتضي بصفة دائمة وجود جهاز بيروقراطي يتولى مراقبة الإنقسام بين الجماعات، والمحافظة على عدم التساوي (13).
وعليه فالتعريف الإجرائي في دراستنا هي شكل من أشكال السيطرة التي تملكها فئة من المفسدون يعملون في الإدارة العمومية، للمحافظة على النفوذ وتحقيق مصالح شخصية.

• **التعريف اللغوي والإصطلاحي لظاهرة البيروقراطية :**

أ. تعريف البيروقراطية (لغة) :

يتكون لفظ البيروقراطية **Bureau cracy** من شقين، الأول : **Bureau** أي مكتب ، ويرجع أصله اللغوي إلى اللفظ اللاتيني **Burus** ويقصد به اللون الداكن لعل هذا تعبيراً عن الهيئة التي يتسم بها الموظف الحكومي باعتباره ممثلاً للحكومة، كما قد يكون تعبيراً عن التستر على السلوك السيء.

ب. تعريفات للبيروقراطية (إصطلاحاً):

إن البيروقراطية جهاز متخصص في الإدارة، يهدف إلى تنفيذ السياسات العامة لكل دولة، ويرتبط هذا الجهاز باللوائح والقوانين التي تحدد إجراءات العمل، وتجسم المصلحة العامة.

1- نظرة علماء الاجتماع إلى البيروقراطية :

يرى الدكتور فيصل مرار أنها تعني "ذلك التنظيم الضخم، المتواجد في المجتمع السياسي المعقد، والمتحضر لتحقيق الأهداف القومية، وإخراج السياسة العامة إلى حيز الواقع ووضعها موضع التنفيذ".

2- تعريف البيروقراطية من خلال علم الإدارة:

وفي تعريف آخر، نلاحظ بأن الأستاذ محمد محمود عامر فرغلي يرفض أن يفصل البيروقراطية عن البيروقراطيين، فهي عبارة عن تنظيم إداري له خصائصه الإنسانية والفنية، ويقوم هذا النظام من خلال أفراد مختارين بموضوعية، يدركون حدود دورهم باستخدام إمكانيات التنظيم، المتمثل في الموارد والقواعد والتعليمات.

3- التعريف السياسي للبيروقراطية :

يعتبرها بمثابة "جهاز موظفي الدولة، الذي يتسم تكوينه بالضخامة النسبية، ويلتزم في مباشرة وظيفته بإجراءات مكتبية، ومن ثم فهو بحكم تكوينه ووظيفته يمارس قدرا من السلطة في تصريف شؤون الشعب، والسلطة قد تمارس في خدمة الشعب أو للتحكم في شؤونه⁽¹⁴⁾.

• مراحل تطور التنظيم البيروقراطي :

إن البيروقراطية مرت بثلاث مراحل رئيسية في تطور المجتمعات الإنسانية. ففي المرحلة الأولى : كانت الغاية من التوظيف هي خدمة

الحكام، ثم تلتها مرحلة خدمة الأحزاب، وفي النهاية تحولت إلى فئة اجتماعية في خدمة الشعوب.

المرحلة الأولى: البيروقراطية أداة في خدمة الحكام :

نلاحظ أن حكام مصر والصين وفارس، قد جندوا الخبراء في الإدارة والطب والعلوم لخدمة الأسر الحاكمة، ولم تكن الغاية من تجنيد الموظفين للعمل، هي تقديم الخدمات للشعب، وإنما إعطاؤهم امتيازات ومكافآت لخدمة أفراد الأسرة الحاكمة.

وبالنسبة لمصر ، فقد "عرف التنظيم البيروقراطي المصري القديم، مسألة إرث الوظائف العامة، حيث كانت الكثير من الوظائف العامة تنتقل من الأب إلى الابن، وفقا للأعراف السائدة في هذا التاريخ القديم.

وفي العصر الروماني : كان يتم تعيين كل موظف بقرار إمبراطوري، بعد أخذ رأي الإدارة التي سيلتحق بها الموظف، وعندما توسعت الإمبراطورية أصبح كل أمير "يختار بنفسه من يثق بهم من أتباعه، لمساعدته في الإدارة، ولهؤلاء المستشارين الحق في اختيار من يعاونهم.

النظام السائد - آنذاك - كان يقوم على أساس أن "تباع الوظائف لمن يدفع الثمن الأكبر، ومن يشتريها له الحق في توريثها لأبنائه أو بيعها، واسترداد ما دفعه ثمنها لها".

إلا أن الأمر تغير في القرن السابع عشر، حيث بدأت الدول توجه جهودها إلى وضع أساليب ملائمة لاختيار الموظفين، وتنظيم الامتحانات لمن يريد أن يلتحق بوظيفة حكومية، وأصبحت الثقافة القانونية هي الشرط الأساسي، لكل من يريد أن يلتحق بوظيفة عليا بالدولة. وكان السبب في هذا التغير، هو تحول الدولة عن نظام الإقطاع، واتجاهها إلى النظام المركزي للدولة، كوسيلة لتوحيد المقاطعات. كما تميزت الإدارة في ذلك الوقت بالرقابة التي أصبحت تفرض على الموظفين، وبخاصة بالنسبة لاستغلال نفوذهم.

المرحلة الثانية: البيروقراطية أداة في خدمة الأحزاب :

أن القرن التاسع عشر قد شهد تطورا ملموسا في ميدان التشريع وسن القوانين، التي تجعل من البيروقراطية جهازا إداريا وطنيا ، يشرف على تنفيذ السياسة التي يخطها قادة الأحزاب وأنصارهم في مختلف المستويات الإدارية. ومع أن هذه الظاهرة قد تبلورت في بريطانيا وأميركا بالدرجة الأولى ، فان الأوروبيين قد ساروا في نفس الطريق، حيث اعتمدوا على الانتخابات لاختيار رئيس الدولة ، وفتح المجال أمام العناصر المقتدرة لتسيير شؤون البلاد . كما تميز القرن التاسع عشر بالفصل بين السلطات وإنشاء المجالس النيابية، التي يتم فيها مناقشة السياسة العامة للدولة، وسن القوانين الملائمة لتحقيق الأهداف العامة. وفي نفس الفكرة التي نجدتها عند موتيسكيو، الذي ألح على ضرورة "توضيح وظائف السلطة

التشريعية والقضائية والتنفيذية " . وأكد انه : "لابد من وجود نظام فصل السلطات، بحيث يبقى الملك الفرنسي محترما مثل زميله الانجليزي، والسلطة التشريعية والتنفيذية تقومان بوظيفتهما على أحسن وجه" (15).

وهناك من يختلف مع هذا الرأي، ويرى أن الاعتماد على الانتخابات كأداة لاختيار الموظف العام في قيادة الدولة، قد زادت الأمور تعقيدا، حيث إنها لم تعالج البيروقراطية بل إقامتها على أساس حزبي بحت. ومع أن هذا الاستنتاج يحتوي على شيء من الصحة، إلا أن الواقع هو أن التعاون بين البيروقراطية والأحزاب السياسية، قد فتح آفاقا جديدة في ميدان الارتقاء بمستوى الخدمات الإدارية، وجعل الجهاز البيروقراطي أداة في خدمة الأفراد ومصالحة الدولة بصفة عامة.

المرحلة الثالثة : البيروقراطية اداة في خدمة الدولة والشعب :

في القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تغير الأمر تغيرا جوهريا بالنسبة للأجهزة البيروقراطية، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية. فالبيروقراطيين الآن يشاركون في اتخاذ القرارات على جميع المستويات الحكومية، ويساهمون في بناء الدولة العصرية، عن طريق مؤهلاتهم العالية، ومراكزهم الإستراتيجية في المؤسسات الإدارية، التي تساعد على حل الخلافات الاجتماعية، وتقوية الشعور بالانتماء إلى الأمة.

وبصفة عامة، فإن الوظائف العامة قد أصبحت تقوم على أسس قانونية، وقواعد تنظيمية تتصف بالشرعية. وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن البيروقراطيين يتم اختيارهم وترشيحهم للمناصب على أساس التخصص والصلاحية للوظيفة، والمقدرة على القيام بالواجبات التي تسند لكل مسؤول. فالموظف عندما يقوم بتقديم الخدمات، يخضع للقانون وليس للحاكم أو الحزب، الذي كان يرشحه ويزكيه للحصول على المنصب.

• الجوانب السلبية في العمل البيروقراطي :

ان مساوئ العمل البيروقراطي متعددة ولا يمكن حصرها، لأن ظروف العمل تختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي يختلف حجم المشاكل ومستوى التعقيدات التي تبرز على صعيد العمل . ولكننا سنحاول في السطور الآتية، أن نتعرض لأهم العيوب والنقائص البيروقراطية، التي هي شائعة ويعاني منها كل مواطن يتعامل مع إدارة بلاده⁽¹⁶⁾.

1. الاتجاه لحماية الذات والولاء للرؤساء وليس للوظيفة

إن مشكلة الوظيفة العامة في عصرنا هذا، هو أن كبار الموظفين في أية حكومة، يميلون إلى فكرة الاستئثار بالسلطة، ويعتقدون أنه من الضروري إشرافهم على كل صغيرة وكبيرة، بحيث ينفردون بالظهور على مسرح الأحداث وغيرهم تابع لهم، وهذه تصرفات ناتجة عن الضعف في النفس البشرية، والغرور وعدم الثقة في الآخرين. فالشيء المهم بالنسبة لهذا النوع

من كبار الموظفين في الدولة، هو حماية أنفسهم وترضية الموالين لهم وليس للوظيفة العامة.

2. التمسك بحرفية القوانين واللوائح والتهرب من المسؤولية :

أن البيروقراطي الحق في حماية نفسه من العقاب، وعدم المخاطرة بمستقبله. ولكن المشكل، هو أن جمود القوانين وصعوبة تطبيقها بسبب عدم تشابه الحالات، وغموضها في بعض الأحيان، كل ذلك يدفع بالبيروقراطي إلى استغلال النقاط لصالحه، وإظهار حرصه على تطبيق القوانين بدقة، في حين أنه يستخدمها حسب مزاجه، ويقصد إظهار نفوذه وتحكمه في مصير المواطن.

3. التحايل على القانون :

فإذا كان من المفروض أن لا يتم توظيف أي إنسان، إلا بناء على مؤهلاته واختصاصاته وخبرته في ميدان معين، فإن الشيء الذي يحدث، هو التخلي عن هذه المقاييس السليمة، واستبدالها بمقاييس أخرى، تتمثل في تبادل الخدمات بين الموظفين، حيث أن كل إنسان واصل ، يستعين بأقارب وأصدقاء أناس آخرين أمثاله ، يحتلون مناصب مرموقة، على أن تكون المعاملة بالمثل .

4. التجاوب البطيء مع التغيرات الاجتماعية :

إن أكبر مشكلة تواجه الإدارة المعاصرة في العالم الثالث، هي قضية مراجعة القوانين وتحديثها ، بحيث تتماشى مع التغيرات الاجتماعية وروح العصر.

5. مجاملة المسؤول الكبير والأخذ برأيه :

فالمسائل التي تعرض على الأعضاء للمناقشة وتصحيح الأوضاع، تتخللها آراء تعبر عن ضرورة احترام رئيس الاجتماع ومجاملته، وعدم إظهار أية معارضة لكل ما يقوله، لأن له سلطة أدبية على الموظفين.

6. المقربون والموظفون العاديون :

إن كل موظف يدرك جيدا، أن نجاحه في وظيفته، يتوقف على مدى الدعم الذي يحصل عليه من رئيسه. والإنسان المدعوم يتغاضى الناس عن أخطائه في معظم الأحيان، لأن رئيسه يحميه ويغطي عيوبه. ونتيجة لذلك، تصبح عملية الأداء في الوظيفة وتحقيق الأهداف المطلوبة عبارة عن شيء ثانوي، لأن المسؤول الكبير يحترم ويقدر عمل المقربين إليه.

7. عدم المبالاة والإهمال :

لعل الشيء المدهش في تصرفات بعض البيروقراطيين، هو الاهتمام بالأشياء التي تهمهم ويحلو لهم أن يقوموا بها. أما الاهتمام بالمواطن، وتقديم الخدمات إليه، في الوقت الذي يحتاج إلى أية وثيقة من الإدارة، فلا تؤخذ بعين الاعتبار.

8. تشتت الجهد والجمع بين عدة وظائف :

إن رغبة لبعض الموظفين العموميين في تحقيق مكاسب مالية إضافية، يجعل معظم طاقاتهم وجهدهم تصرف في القيام بأعمال ليست من صميم مسؤولياتهم.

9. الصراع والتنافس غير الشريف بين الموظفين :

ينعكس هذا الصراع على المرؤوسين ، الذين يصنفون حسب تعاطفهم مع إحدى الفئات المتصارعة.

10. تضخم الجهاز البيروقراطي :

إن ظاهرة توظيف الأفراد، ومنحهم رواتب منتظمة، وتثبيتهم في العمل، قد جاءت بنتائج سلبية ، سواء على مستوى الأداء أم مستوى تبذير أموال الشعب دون مردود

11. تعقيد الإجراءات :

نتيجة لتراكم المشاكل عند البيروقراطي في عمله يلتجئ الى القيود، التي تحد من كثرة الطلب على الخدمات الممنوحة ، والتسهيلات التي كانت تقدم في السابق.

12. إهمال الأساليب العلمية وغياب التنظيم والتخطيط :

وهذا بسبب ضعف القيادات الإدارية، غير القادرة وغير المتخصصة أو غير المؤهلة، وكذلك انشغالها بالمشاكل اليومية الروتينية، وبعدها عن الأهداف المرسومة (17).

• الفساد وعلاقته بالرشوة والسلوك الرشوي :

أ. مفهوم الفساد :

بما أن الرشوة جزء ونوع من أنواع الفساد فيجدر بنا أن نعرف الفساد لكي نستطيع أن نموقع الرشوة من الفساد فنجد دائما في أدبيات الرشوة أنها ترتبط بالفساد، وقيل معرفة تلك العلاقة ينبغي أن نعرف معاني الفساد وهي :

1- المعنى اللغوي لمفهوم الفساد :

كلمة فساد في اللغة العربية مصدر، وتعني الابتداع واللغو واللعب و أخذ المال ظلما والجذب، وزوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة (18).

الفساد : نقيض الصلاح، وفسد يفسد ويفسد وفسد فسادا وفسودا وفسد فيها ولا يقال أفسد و أفسدته أنا ويقول تعالى : " ويسعون في الأرض فسادا" نصبا فذلك لأنه مفعول به أراد يسعون في الأرض الفساد .. واستفسد السلطات خلاف المصلحة والإستفساد : خلاف الإستصلاح ... ويقال أفسد فلان المال يفسد إفسادا وفسادا، والله لا يجب الفساد (19) .

والفساد كصفة لوضع يميز الإنحلال والتعفن والتلف ويقال فساد الذوق والأخلاق وفساد الحكم ونجد القواميس الفرنسية والإنجليزية تتناول الفساد بمعاني مختلفة كالآتي :

✓ الفساد بمعنى إنحطاط أخلاقي، الإنحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل

2- معنى الفساد كسلوك :

أما الفساد كسلوك يعني استعمال الرشوة وأعمال الغش فيقال رشوة موظف من ثم يصبح الشخص فاسدا عندما يقوم بممارسة الفساد، والفاسد صفة ينعت بها الشخص المنحل أخلاقا والمتأثر بالرشوة وأعمال الغش .

ب. تصنيفات الفساد :

ويتخذ الفساد أنواعا وتصنيفات وأوجها عديدة، يتجلى في أحد

منها أو يجمع بين بعضها أكلها وكما هو مبين في جدول (2) التالي:

الغش	الكذب
السرقه	الرشوة
استغلال النفوذ	الإختلاس
التهرب من الضريبة	سوء استعمال السلطة
استغلال الآخرين	هدر المال العام

الوساطة	سوء الأمانة
توظيف الأموال العامة لمصلحة فرد أو مؤسسة	الصرف المفرط دون الحاجة أو مشاريع وهمية
الحصول على نسب من العقود أو المناقصات الرسمية	تسريب المعلومات خدمة لمصالح الآخرين مقابل بدل أو نسبة من الأرباح المحصلة
تفضيل ذوي القرى أو الصلة بالعقود والتعيينات على الرغم من الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمصلحة العامة وبخزينة الدولة	قبول الهدايا الباهضة الثمن أو المساهمات الكبيرة
فرض الضرائب دون وجه حق أو مرجع قانوني	التلاعب بالأرقام والبيانات المالية

وعند التعمق في محتوياته نجد أنه يصنف إلى عدد من الأنواع والمسميات، فالأشكال والمظاهر المتعددة للفساد تجعل من الصعوبة بمكان حصرها بنقاط معينة (20):

أولاً: الفساد من حيث الحجم

1. الفساد الصغير (Minor Corruption) (فساد الدرجات الوظيفية

الدنيا) وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين .

2. الفساد الكبير (Gross Corruption) (فساد الدرجات الوظيفية

العليا من الموظفين) الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح.

ثانياً : الفساد من ناحية الانتشار

1 . فساد دولي:

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .

. فساد محلي:

وهو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.

ثالثاً: الفساد من حيث مظهره

1. **الفساد السياسي** : ويتمق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة.

2. **الفساد المالي** : ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

3. **الفساد الإداري** : ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إثناء تأديته لمهام وظيفته.

4. **الفساد الأخلاقي** : والتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته.

هـ . تصورات مفهوم الرشوة

1 . التعاريف المتداولة للرشوة :

عرفت الرشوة وتعرف عدة تعريفات مختلفة حسب الأطراف التي يتم دراستها منها ومن أهم تعاريفها مايلي :

❖ يعرفها Alain Etchegoyen بأنها مسرح لعمليات تكون فيها الديمقراطية هي الضحية الوحيدة أن الرشوة في حد ذاتها، تسفر عن

عمليات خطرة تتعلق بها تحوم حولها عمليات سياسية التي تحاول استرجاع الإهانات المحتملة و أخرى التي تتظاهر بإعادة الاهتمام بالتواصل، وأخيرا عملية الرشوة في البحث المعمق ويد المساعدة وفي علاقة القاضي بالتهمة والصحافي مع سبر الآراء (21) .

❖ ويعرفه آخر بأنه سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية، وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك في تقديم العطايا لشاغل المنصب العام بهدف تلويث ضميره وذمته والمحسوبية "أولوية القرابة والصداقة أو الانتماء الديني والجغرافي... الخ، على الكفاءة والاستحقاق في إسباغ النعم وأداء الخدمات ونهب المال أو استخدامه بصورة غير مشروعة جريا وراء منافع ذاتية" (22) .

2. ميكانيزمات تحول الهدية إلى رشوة :

أ. الأشكال العادية للرشوة:

تظهر هذه الرشوة بشكل خاص في العلاقات بين المرافق العمومية ومستعملاتها وتسمح لنا في هذا المجال دراسات حديثة حول بينين والنيجر والسنغال وإن كان ذلك بسرعة يرسم ملامح أشكال هذه الرشوة وطرقها الأساسية"، وتعود ملاحظة أولى إلى رفض التحاليل الآتي تعتقد أن إدارات الرقابة جمارك، شرطة، الدرك، المياه والغابات (مرافق الوقاية وغيرها ..) تكون أكثر ارتشاء من الإدارات التي تقدم خدمات للمواطنين الحالة المدنية

الصحية ، العدالة ... إلخ فما أن تكون ثمة إمكانية تلاقي مع الجمهور فإن أي خدمة أو رقابة أو كل عقد إداري وكل عقوبة تصبح قابلة للصرف وتؤدي إلى صفقات خفية، وبطبيعة الحال فإن الاستراتيجية مثل التكتيكات التي استعملها القائمون بالتبادلات الرشوية تختلف طبقا للسياقات والرهانات ❖ ويمكن تحديد عدة أشكال بدائية للرشوة تنذر في الاستمرار الرابط مثاليا بين قطبين متعارضين قطب الصفقة وقطب الابتزاز و الاستحواذ البدائي (23) .

ب . جدلية السلطة (المنصب) والهدية - الرشوة :

❖ تبين أشكال الرشوة في الصفقات أنه يمكننا إدراج مختلف العمولات التي يتلقاها الموظفون مقابل خدمات الوساطات التي أسدوها وألخدمات غير القانونية التي أدوها وبذلك: يتقاسم الأعوان العموميون مع المستعمل الفوائد غير القانونية التي تحصل عليها هذا الأخير بفضل تدخلاتهم، التي يتوجب لصفقة عمومية أن يقدمها لأعضاء لجان فتح الصفقات يجب إضافة العمولات ذات الطبيعة الربعية لما على سبيل المثال يفترض الحصول على منصب إداري مدر لأرباح هامة سهلة دفعا دوريا للأموال لرئيس مسئول عن التعيين" .

❖ مما سبق نجد أن هذه الممارسات تكون بصفة اعتبارية مثل العمولات، حتى وإن كانت أكثر شرعية في نظر فاعليها نجد كذلك الممارسة المتمثلة في تجزئة العون العمومي، حينما يؤدي عمله جيدا في إطار

عمله العادي حتى وإن كان مبلغ الهدية المقدمة مقابل ذلك متروكا لتقدير المستعمل فإن هذه الممارسة جد مبتذلة إلى الحد الذي أصبحت فيه المكافئة المقدمة أو المطلوبة قاعدة أكثر من استثناء.

• تشخيص جريدة الشروق اليومي :

تعتبر جريدة الشروق اليومي يومية وطنية مستقلة، توزع عبر العديد من ولايات الوطن الجزائري لتغطي كافة القطر الوطني تقريبا، بدءا من من الشرق "قسنطينة"، لتتنزل إلى الجنوب الشرقي "ورقلة"، وإمتدادا إلى منطقة القبائل "تيزي وزو"، مرورا بالعاصمة الجزائر، وصولا إلى ولايات الغرب بالتحديد "وهران".

تطبع الجريدة في خمسة مطابع على المستويات سابقة الذكر (إثنتان بالعاصمة، وواحدة في كل من قسنطينة وهران، وأخيرا ورقلة)، وتجدر الإشارة أنها توزع أيضا حتى خارج الوطن ⁽²⁴⁾.

تأسست الجريدة بموجب المرسوم الحكومي الخاص بتحرير الإعلام المكتوب الصادر في العشرين من شهر مارس سنة 2000 م والصحافة بمقتضى قانون الإعلام في الثالث من شهر أبريل سنة 1990، ينص على أن تكون مؤسسة صحفية جزائرية خاصة، مقرها الكائن بدار الصحافة المتواجد بالقبة القديمة، بالجزائر العاصمة.

إن تاريخ إنشاء مؤسسة الشروق كان في الحادي عشر من شهر ماي سنة 1991م، وكان عنوانها (Logo) الشروق العربي ومؤسس هذه

الجريدة هم الإخوة فضيل، وفي شهر ماي سنة 1993م، إنبثق عنها الشروق الثقافي ولم يدم عمر هذه الجريدة طويلا إذ توقفت في شهر سبتمبر سنة 1994 م، بعدها ظهرت الشروق الحضاري ثم أسبوعية الشروق الرياضي ولكنها كانت صغيرة في عمرها فسرعان ما كانت تتوقف فترة قصيرة بعد ظهورها، وفي سنة 1995م تم إعتقاد إصدار يومية الشروق اليومي⁽²⁵⁾ .

حدد تاريخ إصدار أول عدد للجريدة يوم الخميس الثاني من شهر نوفمبر سنة 2000م، الذي جاء تزامنا مع الإحتفال السادس والأربعون من إندلاع الثورة التحريرية الجزائرية المجيدة.

جاءت فكرة المراهنة على إحتلال صحيفة جديدة بتوجه وطني إسلامي عروبي المرتبة الأولى من حيث السحب في الجزائر، من الأهداف الرئيسية للتأسيس لجريدة الشروق اليومي، حيث يلبي حاجة مجموعة من الشرائح الإجتماعية بمختلف تخصصاتها، وتعدد أعراقها (شرق، غرب، جنوب، شمال العاصمة)، ومن بين من إجتمعوا لتحقيق هذا الأمر نجد: عبد الله قطاف، وبشير حمادي، سعد بوعقبة، وسالم زواوي.....وغيرهم.

و بعد الإتفاق على الأهداف والوسائل، إستجدت هذه الأخيرة بالأستاذ "علي فوضيل" المدير العام- مسؤول النشر للصحيفة حاليا، التي تصدر عن دار الشروق للإعلام والنشر، لإصدارها في ذلك الوقت،

وبعد المرور على بعض الإجراءات الإدارية والقانونية، الذي ككل بالنجاح حيث حصلت المجموعة بمساعدة علي فوضيل على إنشاء يومية " جريدة الشروق اليومي"، وقد ساهم كل منهم بمبالغ مالية لإقتناء الإمكانيات البشرية والمادية لإطلاق العدد الأول للجريدة (26).

الجانب التطبيقي لتحليل مضمون الجريدة محل الدراسة :

• **التحليل الكمي من حيث فئات الشكل :**

أ. من حيث الأنواع الصحفية المستخدمة :

استخدمت الجريدة في تغطيتها لموضوع الرشوة و البيروقراطية....أنواع صحفية هي : التقرير، الخبر، التعليق، المقال الافتتاحي، حيث جاءت عملية التحليل على النحو التالي : الأنواع الإخبارية : احتل "التقرير الصحفي" الحجم الأكبر من الظهور بنسبة تقدر بـ 77,43 % حيث سجلت 127 مرة تكرارا، أما "الخبر" فقد سجل نسبة 22,56 % و بتكرار 37 مرة.

أنواع الرأي : نلاحظ من خلال تحليلنا أن " التعليق" سجل نسبة 81,25 % و بتكرار 11 مرة، والذي أخذ نصيبا كبيرا في استخدامها له في ركن " حق الرد" بقلم "جمال لعلامي"، ليأتي المقال الذي لم يسجل سوى نسبة 18,75 % بتكرار 3 مرات، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالعنصر السابق.

وقد استخدمت الجريدة تحت هذا النوع الصحفي "المقال" عنصر واحد فقط تجلى في " المقال الافتتاحي" الذي سجل أكثر استعمالا ووجودا له بـ 3 مرات، مقارنة بالعنصرين " مقال العمود" و "المقال التحليلي" اللذان لم تستخدمهما إطلاقا الجريدة في تناولها لظاهرتي الرشوة والبيروقراطية.

ومن خلال النسب التي سجلت على عناصر فئة " الأنواع الاستقصائية" نلاحظ أنها نسب ضعيفة و متقاربة فيما بينها خاصة منهما " التحقيق" و " المقابلة" اللذان ظهرتا مرة واحدة فقط، إلا أن نسبة "الروبورتاج" سجل أعلى نسبة بـ 66,66 % و بتكرارا 4 مرات.

ب. فئة الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

نلاحظ من خلال التحليل الكمي أن النسبة الأكثر تسجيلا في جريدة الشروق اليومي من بين كل العناصر الواردة جاءت لعنصر "الصور الفوتوغرافية" بنسبة 96,5 % و بتكرار 28 مرة، و احتلت حجما كبيرا من الظهور مقارنة بـ " الرسوم" التي ظهرت مرة واحدة بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 3,44 % المتمثلة في " الوثائق" إلا أن النسبة إنعدمت عند وصولها إلى " الخرائط" بشكل واضح والتي لم تسجل أي ظهور و لا نسبة.

ج. فئة " المصادر الصحفية" : استخدمت جريدة الشروق اليومي من خلال ما أظهرته النسب التي حللناه في دراستنا مدى التباين الكبير من حيث النسب لعناصر هذه الفئة، و أعلى نسبة والوحيد الذي سجلناه من خلال مسحنا لأعداد الدراسة من عناصر هذه الفئة هي التي شغلها عنصر " توقيع الصحفي" بنسبة 99,42 % و بتكرار 173 مرة، وإنعدمت النسبة بشكل تام فيما يتعلق بكل العناصر الأخرى " وكالة الأنباء، نقلا عن الجريدة، نقلا عن موقع إلكتروني" الذين سجلوا نسبة 0% و بتكرار 0 مرة، ما عدا عنصر واحد " القسم" الذي سجل 0,66 و بظهور واحد.

فيما جاءت فئة " مصادر المعلومات" بجريدة الشروق اليومي والتي لاحظنا أنها احتلت الحجم الكبير من الظهور هما "شخصيات لها علاقة" و "تقارير العدالة" إلا أن الثاني تجاوز الأول بنسبة 32,4 % و بتكرار 81 مرة، بينما سجل الأول نسبة 24,8 % وبتكرار 62 مرة، ليليهما عنصر "أخرى" بنسبة 18,8 % وبتكرار 47 مرة، وبعدهم تأتي بنسبتان متقاربتان كل من "مسؤولون" و " تقارير الأمن" بنسبة بالتوالي : 10,8 % و بتكرار 27 مرة، 8,8 % و بتكرار 22 مرة، وقد تأخرت " تقارير رسمية" حيث حصلت على أضعف نسبة بـ 4,8 % و بتكرار 11 مرة فقط.

• أما التحليل الكمي بالنسبة لفئة المضمون :

فئة الفاعلون : تشير لنا المعطيات إلى أن الاتجاه العام للمسح الشامل لأعداد الدراسة بجريدة الشروق اليومي التي تناولت مفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية المتمثلة في فئتها " الفاعلون" تمركزت في عنصر " الموظفين العموميين" على أنها فاعل أساسي من الفاعلين في ظاهرتي الدراسة بنسبة 46,71 % و بتكرار 121 مرة وهي نسبة أخذت من القسط الكبير تقريبا من مجموع المقالات التي تقدر بـ "186" مقال، وتليها نسبة 23,55 % و بتكرار 61 مرة والتي تمثل الفاعل الثاني " السلطة" والتي يقصد بها كافة السلطات التي تحدثت عنها الجريدة في مقالاتها المتمثلة في " رئيس البلدية" و "رئيس المجلس الشعبي الوطني" وكذا "ضابط شرطي"، "جنرال عسكري".

كما أن الصحيفة أشارت إلى أن من بين الفاعلين الذين ساهموا في تشكيل مفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية في الجزائر "أخرى" جاءت بنسبة 09,65 % و بتكرار 25 مرة تمثلت في "أقارب" على العموم لهم صلة إما مع "السلطة" أو "الموظفون العموميون".

النسبة السابقة معتبرة بالمقارنة مع الفاعلين المتبقين بداية بـ "الشركات الكبرى" التي سجلت 06,94 % و بتكرار 18 مرة، وبعدها يأتي بنسب أضعف كل من "الجمارك" و "المقاولون" بنسبة 06,56 % وبتكرار 17 مرة.

ومن خلال فئة الموضوع :

يتضح من قراءتنا للنتائج الكمية لعناصر الموضوع الأول " الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة البيروقراطية" أن النسبة الأكثر ظهورا هي التي سجلها "الموظفون العموميون" وذلك بنسبة 46,15 % و بتكرار 108 مرة، بعد هذه النسبة نلاحظ أن هناك فرق شاسع بينه وبين العناصر الأخرى، حيث بعده يأتي مباشرة نسبة 26,06 % و بتكرار 61 مرة وهي النسبة الخاصة بـ "السلطة" وهي نسبة منخفضة مقارنة بسابقتها، ليليه عنصر "أخرى" بنسبة 08,11 % و بتكرار 19 مرة، ونسجل نسب متقاربة فيما يخص العنصرين اللذين إحتلا المرتبة الرابعة، المتمثلة في "المقاولون" و "الشركات الكبرى" بحيث سجلا نفس النسبة وهي 06,83 % وبتكرار 16 مرة، بينما أضعف نسبة تسجيلها بـ 05,98 % وبتكرار 14 حيث نجده في عنصر "الجمارك".

أما الموضوع الثاني " الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة الرشوة" فنلاحظ أن النسب المتعلقة بكل من "الموظفون العموميون" و "السلطة" والتي سجلتهما جاءت قريبة نوعا ما عن بعضها البعض مقارنة بالنسب المسجلة للأطراف المنسوبة إليها "البيروقراطية" حيث قدرت نسبة "الموظفون العموميون" بـ 34,44 % و بتكرار 31 مرة، لتليها نسبة 25,55 % و 23 مرة تكرارا، و من ثم يأتي "أخرى" في المرتبة الثالثة بنسبة 15,55 % و بتكرار 14 مرة، إلا أن أضعف النسب سجلت على

الأطراف الأخرى على التوالي "الجمارك" بـ 10 % و بتكرار 9 مرات،
ومن ثم المقاولون بـ 07,77 % و بتكرار 7 مرات، و بعدها " الشركات
الكبرى" بـ 06,66 % و بتكرار 6 مرات .

أما الموضوع الثالث المتمثل في "مستويات انتشار ظاهرة
البيروقراطية" توحى التكرارات المسجلة من البيانات إلى أن الإتجاه العام
للمسح الشامل بالجريدة متمركز في "المستوى الإداري" كمستوى أساسي
حسب الصحيفة التي انتشرت فيها ظاهرة البيروقراطية في الجزائر بنسبة
كلية قدرت بـ 48,19 % و (107) تكرارات، من أصل مائتين و إثتان
وعشرون تكرارا (222) تكرارا، و يليها مباشرة المستوى الاقتصادي بنسبة
29,27 % و بخمسة و ستون تكرارا، و أخيرا نجد المستوى الاجتماعي
حيث شكلت نسبة ضعيفة مقارنة بسابقتها بـ 04,50 % و بتكرار 10
مرات .

بينما يظهر الموضوع الرابع " مستويات انتشار ظاهرة الرشوة" أن
النسبة الأكثر بروزا من بين كل العناصر هي "المستوى الإداري" بنسبة
45,12 % و بتكرار 88 مرة، لتليها نسبة 25,12 % و بتكرار 49 مرة
بالنسبة إلى "المستوى الاقتصادي"، وبعدها يأتي "المستوى الاجتماعي"
الذي سجل 15,38 % و بتكرار 30 مرة، و قدرت أضعف نسبة بـ
14,35 % و بتكرار 28 مرة حيث جاءت بالنسبة "المستوى الاجتماعي".

فيما جاء الموضوع الخامس " مظاهر الفساد" من خلال ما لاحظناه من تحليلنا الكمي أن الجريدة في تناولها لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية اهتمت في ذلك بالكشف على مظاهر الفساد من بين العناصر الأكثر حضورا و ظهورا هو عنصر "التزوير و الاحتيال" بنسبة 18,90 % و بتكرار 52 مرة، لتليها ثلاث عناصر جاءت متقاربة في مجملها، فسجلت المرتبة الثانية "أخرى" بنسبة 16 % و بتكرار 44 مرة، حيث تمثلت في "الرشوة" بمعظمها و "المحسوبية" و كذا "المحاباة"، من ثم يأتي "سوء الأداء و الفساد المالي و الإداري" بنسبة 14,54 % و بتكرار 40 مرة، و بعدهما سجلت "توظيف الأموال العامة لمصلحة فرد أو مؤسسة" نسبة 13,09 % و بتكرار 36 مرة، و لم يتوقف الأمر إلى هذا الحد في التقارب بين العناصر حيث نسجل تقارب واضح بين "استغلال النفوذ" و "إبرام الصفقات المشبوهة" و " الإختلاس" الذين قدروا بنسب كالتوالي بـ 11,27 % و بتكرار 31 مرة، 09,09 % و بتكرار 25 مرة، 06,54 % و بتكرار 18 مرة، وأخيرا نرصد أضعف النسب التي سجلتها البيانات في التحليل بداية "السرقة أو النهب" التي قدرت بـ 03,36 % و بتكرار 10 مرات، من ثم عنصرين جاءا متقاربان تماما كل من "التهرب من الضريبة" و "تفضيل ذوي القرى أو الصلة في العقود والتعيينات" بنسبة 02,54 % و بتكرار 7 مرات، و بعدهما على الترتيب

"التحايل على القانون" بنسبة 01,81 % و بتكرار 5 مرات، و "الوساطة" بنسبة 01,81 % و بتكرار 3 مرات فقط.

• التحليل الكيفي للبيانات محل الدراسة :

اعتمدت جريدة الشروق اليومي بنسبة كبيرة على نوعي "الخبر" و "التقرير" لإعطاء الجديد و مواكبته وهذا ما حصل في إحدى مقالاتها كمثال عن "جملة من الاجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة للحد من المركزية في اتخاذ القرارات على مستويات الإدارة المحلية" جاءت هذه الأخيرة على شكل تقرير، حيث تواصلت الجريدة في أكثر من عدد لها من الأعداد المختارة لدراستنا تقديم تفاصيل عن مختلف الاجتماعات التي أجراها المجلس الوزاري، وكذا الجديد الذي أوردته.

وكذا تقديم التفاصيل لتلك الأخبار التي تجري في المحاكم وكافة الأجراء التي تحوم فيها الظاهرتين " الرشوة والبيروقراطية" من خلال القضية التي تكررت مرات عديدة حول اختلاس من البنك الوطني الجزائري لمقاول معروف "عاشور عبد الرحمان" و 17 ضابط أمن متهمين باستغلال النفوذ والرشوة، حيث تتبعت الجريدة هذه القضية عبر التقارير التي أوردتها محكمة "عزازقة".

ومن خلال مجمل المعطيات و التأويلات و التفسيرات نلاحظ أن الصحفي بجريدة الشروق اليومي يكتف من استخدام "التقرير" بحكم أن

"عمر الصحافة الخاصة بالجزائر قصير جدا مما لم يسمح لها بالتمرس على أنواع "الاستقصاء"، بالإضافة إلى الرقابة التي تفرضها السلطات كلما تعلق الأمر بظاهرتي الرشوة والبيروقراطية، إضافة إلى المتابعات القضائية وصعوبة الوصول إلى المعلومة"⁽²⁷⁾ .

أما بالنسبة إلى أنواع الرأي فقد عرفت مكانة مهمة لدى جريدة الشروق اليومي من خلال احتلال النوع الصحفي "التعليق" بدليل كونه جاء بالمرتبة الثالثة مباشرة بعد "الخبر" و"التقرير"، وهو ما يوحي بالدور الكبير الذي يقوم به على مستوى الشرح و اضافة المعاني وإبداء الرأي للوقائع التي وقعت في وقت سابق، وهذا ما حدث في ركن "حق الرد" لما كانت الصحيفة تنشر أخبارا حول الفساد ومظاهره، يأتي في اليوم الموالي ليعلق عليها، وهذا ما يؤكد القول المعروف أن "التعليق يأتي مصاحبا للخبر".

فهي تشير إلى أن الجريدة استعانت به لتبدي الآراء وتطعم الموضوع بالتحليل، و ربطه بالأحداث السابقة، و محاولة استخلاص و توقع ما يحدث مستقبلا، وقد جاء بنسبة أكثر من "المقال" لعدم تعرض كاتبها لأي متابعات و لا مضايقات من أية جهة أو سلطة، لأنه يبقى مجرد رأي.

يمكن تأويل اعتماد الصحيفة على المقال الافتتاحي أكثر من النوعين الصحفيين "مقال العمود" و"المقال التحليلي"، باعتبار أن المقال الافتتاحي يعبر فيها كاتبه عن توجه الجريدة من كافة القضايا المطروحة على

الساحة ومن بين ما طرحت بشدة تبعا لفترة الدراسة الظواهر الثلاثة "الرشوة، البيروقراطية، الفساد" فبالتالي أصبح أكثر من ضرورة بتقديم هذا التوجه.

ونفس غياب النوعين الآخرين من أنواع مقال الرأي "مقال العمود" و"المقال التحليلي"، باعتبار أن الأول يحمل خصوصية الانعكاس للخط السياسي بالجريدة فبالتالي تحملها مسؤولية كبيرة في حالة نشرها لتناك المقالات لما سيكون لها من متابعات و مضايقات سواء كانت مالية أو قضائية في تناولها لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية.

بينما غياب الثاني "المقال التحليلي" يظهر أن التحاليل بالصحيفة بقيت تفتقر إلى المرجعية العلمية و الاعتماد على معطيات علمية لتدعيم رؤيتها الإعلامية لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية.

نخرج مما سبق بأن جريدة الشروق اليومي في تناولها لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية، تتبنى توجه الخطاب السياسي السائد في البلاد خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمقال الافتتاحي .

تبقى الأنواع الاستقصائية خاصة "التحقيق" بعيدة كل البعد عن تطبيق الصحافة لكافة المراحل التي يمر بها هذا النوع الصحفي في السياق الجزائري، فبمجرد التفكير في أول مرحلة من مراحلها وهي جمع مصادر الحصول على المعلومات، نصطدم بجدار السلطة التي تفرض

سيطرتها بالأخص فيما يخص الوصول إلى المعلومات خاصة منها ظاهرة الفساد.

نفسر الاستخدام الكبير لعنصر "الصور الفوتوغرافية" بحكم أن هذه الصور في متناول الجميع ولا تلحق بوسائل الإعلام أين كانت توجهها أضرارا، أي ضعف ونقص المتابعة والمراقبة القضائية للصور المصاحبة للمواد الإعلامية.

ويعود كذلك إلى اعتماد واهتمام الجريدة بوحدة الكلمة كأساس لتبليغ المعلومات و الرسائل النصية أكثر منها بصرية.

بينما الوثائق عرفت نسبة ضعيفة في استخدامها من طرف الصحيفة حيث يبرز حجم الصعوبات والعراقيل التي تواجهها للوصول إلى مصادر المعلومات حيث يعتبر هذا الأخير كمصدر للمعلومات يحمي بها الصحفي لنفسه في حالة تعرضه لمضايقات مهما كانت نوعها.

ومن خلال المعطيات نلاحظ أن جريدة الشروق اليومي في تناولها لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية لم تول اهتماما للصور المرافقة للمقالات، إلا أنها استخدمتها حيث جاءت في معظمها صور ممتة غير معبرة، بينما الرسوم فقد اعتمدت على وثيقة واحدة فقط، و يظهر ذلك صعوبة وصول الصحفي إلى مصادر المعلومات.

المصادر الصحفية : يلاحظ أن كافة المقالات الخاصة بالدراسة أي لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية جاءت معظمها عبارة عن "تقارير صحفية"، فبالتالي إن "التقرير" لا يقدم إلا المصادر التي تنسب إلى الجهة المعنية بالتصريحات أو تقارير العدالة كما وردت في الدراسة، أي أن الصحفي يكون مطمئن لما تكون المعلومات الواردة في "تقريره" حسب مصادر مطلعة عليها، وهذا ما سمح بالجريدة التوقيع بإسم كل صحفيها بدون استثناء.

فيما يتعلق **مصادر المعلومات :** فقد احتلت حجما كبيرا من الظهور في تحليلنا للبيانات محل الدراسة "تقارير العدالة"، ونفسر هذا النتيجة بأن الصحفي يواجه صعوبات للحصول على مصادر المعلومات من المصادر الرسمية، مما يجعله يكتف اتصالاته بأفراد المجتمع الجزائري الذين عايشوا وعانوا من ظواهر "الرشوة، البيروقراطية، وكذا الفساد" وهذا وفق ما سجلناه من حجم كبير في استخدام "شخصيات لها علاقة" الذي جاء في المرتبة الثانية.

ونفسر كذلك الاستخدام الواسع لـ "تقارير العدالة" في تناول الظاهرتين أولا "حجب مصالح الأمن لمعلومات تخص قضايا لها علاقة بالظاهرتين، وحديث عن وجود تستر الجهات المختصة للحفاظ على المعلومات وتفاصيل الاحداث من أجل المحافظة على مجريات التحقيق، فبالتالي يلجأ الصحفي إلى تقارير العدالة أكثر من المصادر الأخرى

للسعوية التي يتلقاها كما ذكرنا، وكذا المضايقات و المتابعات القضائية⁽²⁸⁾.

وفيما يخص **فئة الفاعلون** : ونفسر توجه المادة الإعلامية لجريدة الشروق اليومي إلى عنصر "الموظفون العموميون" أكثر من العناصر الأخرى بحكم أنها كوسيلة إعلامية تقدم مادة إعلامية تتبنى الخطاب السياسي الرسمي للبلاد، وكذا سيطرة طبيعة النظام السياسي القائم على الصحافة الجزائرية رغم أنها جريدة تابعة للقطاع الخاص.

ولعل الذي يضاعف من صعوبة التطرق إلى هذه الظاهرتين هو التناول السطحي لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية في الجزائر، رغم أن الأحداث الحاصلة في فترة محل الدراسة تستدعي التفسير والتحليل و الشرح لجميع المستويات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية، أي عليها أن ترجع إلى أصل و جذور الظاهرتين بالكشف عن جميع الفاعلين بشكل متقارب وليس الرمي بأصبع الاتهام إلى "الموظفون العموميون" وحدهم من دون فاعلين آخرين.

أما **فئة المواضيع** التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي :

نجد **الموضوع الأول** " الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة البيروقراطية" الذي جاء بنسبة متفاوتة في كشف الصحيفة عن الأطراف التي تنسب لها ظاهرة البيروقراطية، حيث وضعت توجهها بإلقاء المسؤولية الكبرى إلى

"الموظفون العموميون" إلا أن الصحافة بشكل عام تواجه عراقيل للوصول إلى معلومات دقيقة، حيث أنها تعتمد على معطيات جاهزة دون الاستقصاء عليها، فمن يؤكد لنا أن هذه المعلومات لا تخدم طرفا على حساب آخر.

ونشير أيضا إلى أن جريدة الشروق اليومي أهملت الأطراف الأخرى تجنباً لأي متابعات قضائية ومضايقات لصحفيها .

بينما جاء **الموضوع الثاني** " الأطراف المنسوبة إليها ظاهرة الرشوة" في تصنيف الجريدة على "الموظفون العموميون" و "السلطة" كطرفين أساسيين في ظاهرة الرشوة، بحكم أنهما أكثر الأطراف مقدرة على استغلال النفوذ للحصول على "الرشوة" حيث لهما مكانة مرموقة.

فنقيم أن الجريدة نجحت في هذا التصنيف، ولكن مرة أخرى تناست أطراف أخرى لها أدوار في بروز هذه الظاهرة، وهذا ما يدفعنا بالقول بأنها تخفي جهات معنية لتضرب جهات أخرى.

أما **الموضوع الثالث** " مستويات انتشار ظاهرة البيروقراطية"، تظهر التحليل الكمي للتكرارات أن الاتجاه الكامل يميل إلى المستوى الإداري، غير أنها بحاجة إلى دراسة معمقة فلم تكن القراءة لمختلف المقالات الصحفية في دراستنا تستقر حول مستوى واحد في تحديد المستويات الإدارية التي تنتشر فيها ظاهرة البيروقراطية، ونلاحظ من خلال مضمون

المادة الإعلامية المتعلقة بالظاهرة أن المستوى الاقتصادي والذي وصلت نسبته إلى "25,12%" بالنسبة للصحيفة يحمل عدة عوامل متداخلة، حيث أن هذا المستوى دوافعه متعددة منها ما هو سياسي يرجع إلى المعطيات السياسية التي تسيير وفق الشؤون العامة للمواطنين وهذا بدوره ينعكس على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية.

بينما اتجه **الموضوع الرابع** "مستويات انتشار ظاهرة الرشوة" في تصنيفها بشكل كبير على المستوى الإداري بحكم أن الإدارة هي أقرب و أسهل الأوساط لتلبية مصالح مختلفة مهما كانت نوعها و مجالها لكافة الشرائح الاجتماعية، حيث يعود بالفائدة على كل من الراشي والمرتشي، وهذا لا يعني اقضاء المستويات الأخرى فكل منها متداخلة فيما بينها.

وقد ابتعدت الجريدة عن المستوى السياسي حتى لا تدخل في جملة من المضايقات والمتابعات القضائية.

وفيما يخص **الموضوع الأخير** "مظاهر الفساد"، وبالعودة إلى تحليلنا لمصادر المعلومات وجدنا الأكثر تداولاً في تناول الظاهرتين هي "تقارير العدالة" فبالتالي نصل إلى نفس التحليل بالنسبة لمظاهر الفساد، أن صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات تجبر الصحفي على الاستناد فقط على المعطيات المتوفرة، والتي لا تكلفه متابعات قضائية و مضايقات، حيث نجد "التزوير و الاحتيال" من أكثر مظاهر الفساد الذي تعرضت إليه جريدة الشروق اليومي، وهي من بين المواضيع التي تشير

إلى أن الموظف العمومي هو الطرف الرئيسي الذي ينسب إليه "التزوير والاحتيال"، إلى أن "استغلال النفوذ" الذي جاء في المرتبة الرابعة يظهر لنا أن الصحيفة أرادت التنوع في مظاهر الفساد والجمع بين بعض الأطراف المنسوبة إليها.

الخلاصة :

لم تعتمد الصحيفة محل الدراسة على الاستقصاء في تناولها لمفهوم ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية و اكتفت إلا بالاعتماد على نشر التقارير الصحفية حول حالات الفساد بناء على ما يصلها من تقارير من العدالة، و يفسر عزوف الصحافة الجزائرية حسب - نتائج دراستنا- عن استخدام التحقيق أو الاستقصاء لعدم توفر مناخ يساعد على ذلك في ظل التضيق الذي يمارس على الصحفي في عمله من أطراف عدة، و صعوبات الوصول إلى المعلومات في ظل غياب القوانين التي تحمي الصحفي.-

هوامش ومراجع :

- 1- محمد عبد الحميد: "دراسة الجمهور في بحوث الإعلام"، بيروت، 1993، ص122.
- 2- نفس المرجع، ص 122.
- 3- عواطف عبد الرحمن: "بحوث في الصحافة المعاصرة"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص219.
- 4- نفس المرجع، ص219.
- 5- نقلا عن يوسف تمار: "نظرية Agenda Setting على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة دولة في علوم الإعلام والاتصال، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص40.
- 6- محمد عبد الحميد : مرجع سبق ذكره، ص 122.
- 7- عبد الناصر جابي: "الحركات الاجتماعية في الجزائر(كانون الثاني يناير 2011)"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، بحث منشور على الإنترنت: w.w.w.google.com
- 8- محمد عبد الحميد : مرجع سبق ذكره، ص 122.
- 9- زيدان عبد الباقي: " وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية، التربوية، الإدارية والإعلامية"، دار النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1979، ص374-375.
- 10- أديب خضور: " أدبيات الصحافة"، مطبعة مداوي، دمشق، 1982، ص14.
- 11- فضيل دليو: "مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية"، ص91.
- 12- Alain Etchegoyen " **corrompu Le corruption ,le** " ,Edition Julliard, 1995,p17.

- 13 - "Analyse Economique de Bureaucratie":Xavier Greffe -13
Economica ,Paris,1987,p9.
- 14 - حمدي أمين عبد الهادي: "الإدارة العامة المقارنة"، مطبعة المعارف، بغداد،
1970، ص32.
- 15 - عمار بوحوش: "تطور النظريات والأنظمة السياسية"، الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع، الجزائر، 1977، ص142-143.
- 16 - نفس المرجع، ص29.
- 17 - فيصل فخري مرار: " البيروقراطية بين الإستمرارية والزوال"، المنظمة العربية
للعلوم الإدارية، القاهرة، 1978، ص58.
- 18 - بطرس البستاني: "محيط المحيط"، مكتبة ناشرون، لبنان، 1998، ص689.
- 19 - ابن منظور: "لسان العرب"، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت،
1988، ص1095.
- 20 - عبود سالم محمد: "ظاهرة الفساد المالي والإداري"، دراسة في إشكالية
الإصلاح الإداري والتنمية منشورة على الموقع الإلكتروني :
www.google.com
- 21 -Alain Etchegoyen "corrompu Le corruption ,le",Edition
Julliard, 1995,p17.
- 22 - محمود محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد وآخرون: "موسوعة العلوم
السياسية"، الجزء الأول، مؤسسة التقدم العلمي، الكويت، 1994، ص489.
- 23 - نقلا عن بلاح مديحة: "إيديولوجية الرشوة والسلوك الرشوي والإرتشائي"،
مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بوزريعة، 2007،
ص67.

- 24- مقابلة مع سكرتير التحرير "سليم قحاف"، يوم 19 أبريل 2012، على الساعة: 11:00، بمقر جريدة الشروق اليومي.
- 25- نقلا عن نايلي نفيسة: "التناول الإعلامي لتعديل قانون الأسرة 2005م"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص140.
- 26- نقلا عن فيروز لمطاعي : "المعالجة الإعلامية للمصالحة الوطنية في صحيفتي الخبر والشروق اليومي"، مذكرة لنيل مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص 240.
- 27- مقابلة مع الصحفي "عبد الوهاب بوكروح"، يوم الأحد 27 ماي 2012م، على الساعة 11:50 ، بمقر جريدة الشروق اليومي.
- مقابلة مع الصحفي "محمد مسلم"، يوم الإثنين 28 ماي 2012م، على الساعة 13:00، بمقر جريدة الشروق اليومي.